من يحاسب وزير الداخلية .. ؟

بقلم
احمد
طلعت

هل قال السيد عبد الحليم موسى وزير الداخلية كل الحقيقة فى بيانه الذى القاه امام مجلس الشعب فى الاسبوع الماضى .. ؟ ؟

وهل كان سيادته دقيقا فيما قاله لضباط مديرية امن الاسكندرية - عند اجتماعه بهم - من أن الوضع فى مصر آمن وانه لا مكان لمرتكبى الارهاب او من يكدرون صفو الأمن .. ؟

ان كل مواطن فى مصر يستطيع ان يحكم على دقة وصدق وزير الداخلية من خلال ماتنشره الصحف (القومية) يوميا عن جرائم لم يكن يسمع بها المجتمع من قبل ، وجرائم تتم فى وضح النهار ، وتعجز اجهزة الأمن عن مجرد ضبطها - بعد وقوعها - مع ان المهمة الأساسية لأجهزة الامن هى اجهاض الجريمة قبل وقوعها وليس فقط ضبطها وتقديم الجناة الى المحاكمة .

سرقات السيارات تتكرر كل يوم واجهزة مكافحة سرقة السيارات عاجزة تماما عن مواجهتها ، فان ضبطت سيارة مسروقة فانما يتم ذلك لخطأ وقع من السارق وليس نتيجة لجهد بذلته اجهزة الشرطة ! !

والمحلات التجارية تسرق يوميا بأساليب جديدة ، وتهرب المسروقات الى ليبيا والجزائر عبر منفذ السلوم ، تحت سمع اجهزة الشرطة وبصرها .. ! !

ومهربو الاسلحة والمتفجرات ، تفشل قوات الأمن فى القبض عليهم ، وتكتفى بالاعلان عن هروب المتهم ، ابتداء من رصيف محطة اسيوط وانتهاء بالمدفع الرشاش الذى كان ملفوفا فى حصيرة يحملها شاب على رأسه ، وهرب الشاب ، وتم القبض على الحصيرة ! !

أما جرائم الاغتيال السياسى ، والشروع فيه ، فحدث عنها ولا حرج ، ولولا سائق فرج فودة ، لقلنا ان جميع الجناة قد تمكنوا من الهرب رغم ان بعض هذه الجرائم اقتربت من بعض رموز السلطة ، ووجهت الى اعلى مستويات المسئولية فى اجهزة الأمن ! !

بعد ذلك يقول وزير الداخلية - وتردد اجهزة الاعلام الحكومية من خلفه - ان وضع الأمن فى مصر مستقر ، وان وزير الداخلية « يضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه تهديد امن المواطنين أو ارتكاب جرائم الارهاب »

ونعود الى بيان الوزير امام مجلس الشعب لنقول بأنه ليس صحيحا ان المرحوم فرج فودة قد طلب رفع الحراسة بناء على طلب كتابى ، فالصحيح أن الحراسة كانت - ولاتزال حتى هذه اللحظة - مفروضة على بيته ، يستطيع ان يراها اى انسان بالعين المجردة فى شارع عبد العزيز فهمى بمصر الجديدة ، أما مارفضه فرج فودة فهو المرافق الذى ارادت وزارة الداخلية ان يرافقه فى كل تحركاته بعد ان اعتقد بشكل قاطع ان المقصود منه هو التجسس عليه وليس حراسته .. ! !

ثم تعالوا نسأل ، ماذا فعلت الحراسة التى كانت امام وخلف سيارة الدكتور رفعت المحجوب عندما تم اغتياله جهارا نهارا فى وسط النهار .. وفى وسط المدينة ؟ ؟

وهل كان الدكتور رفعت المحجوب - هو أيضا - قد طلب رفع الحراسة عنه .. ؟

ومن ناحية اخرى ، فلم يكن صحيحا أو دقيقا ، ماقاله وزير الداخلية امام مجلس الشعب - من ان قانون الطوارىء لا يسمح له بابقاء المعتقلين اكثر من ٤٥ يوما ، انما الصحيح ان قوانين الطوارىء تقول بانه اذا اقام احد المعتقلين دعوى ببطلان قرار اعتقاله ، وصدر فيها الحكم ببطلان القرار ، فانه على وزير الداخلية ان يفرج عنه - اى ينفذ الحكم القضائى - خلال ٤٥ يوما .

وكلنا يعلم ان رفع القضية وتداولها حتى صدور الحكم يستغرق سنوات ، يكون فيها المعتقل لايزال معتقلا ، بل ان كلنا يعلم أيضا أن وزارة الداخلية قد لجأت - فى حالات كثيرة - الى اعادة اعتقال المفرج عنه من جديد وهو لايزال على ابواب المعتقل ، ليبدأ من جديد اجراءات رفع قضية جديدة ! !

فهل صحيح اذن ماقاله الوزير - امام ممثلى الامة - من انه لا يستطيع ان يبقى احدا فى المعتقل اكثر من ٤٥ يوما وفقا لما يقضى به قانون الطوارىء .. ؟ ؟

والمدهش ان الوزير كان يقول هذا الكلام امام مجلس الشعب الذى وضع نصوص قانون الطوارىء ، وفى حضور عدد من اساتذة القانون - اصحاب المؤلفات القانونية الشهيرة - مثل الدكتور فتحى سرور ، والدكتور عبد الأحد جمال الدين ، والدكتورة فوزية عبد الستار ، وغيرهم كثيرون .. ولم يرد أحد على شكوى الوزير من قانون الطوارىء .. واكتفى المجلس بالتصفيق ! ! لكل ذلك ، فاننا نعود الى طرح السؤال : من يحاسب وزير الداخلية ؟ ؟

ملحوظة : فى الدول الديمقراطية ، تعتبر جريمة الكذب على الشعب ، أو على ممثليه ، من اخطر الجرائم التى يمكن ان يرتكبها اى مسئول - مهما كان مستوى مسئوليته - وهى جريمة تكفى لكى يفقد المسئول منصبه ، بل ويفقد معه كل مستقبله السياسى ..

اننا - فقط - نتحدث عن الدول الديمقراطية .. ! !